



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة

A

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السابعة عشرة

فيغو، إسبانيا، 25-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

مشروعية المنتجات وشفافيتها من منظور تجاري

موجز

تقدّم هذه الوثيقة تحديثًا عمّا اضطلعت به المنظمة منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك في عام 2017 من أنشطة في ما يخص مشروعية منتجات الأغذية البحرية وشفافيتها. وتتناول العمل المتعلق بخطط توثيق المصيد والتعاون مع مبادرة الشفافية في مصايد الأسماك والأنشطة ذات الصلة بالغش في الأغذية بصورة عامة والغش في الأسماك بصورة خاصة.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ التعليق على العمل الذي اضطلعت به المنظمة مؤخرًا بشأن مشروعية المنتجات وشفافيتها؛
- ◀ وتقديم معلومات عن التجارب الوطنية والإقليمية والأقليمية ذات الصلة المتعلقة بمشروعية منتجات الأغذية البحرية وشفافيتها؛
- ◀ وإعطاء توجيهات بالنسبة إلى أعمال أخرى تقوم بها المنظمة بخصوص مشروعية منتجات الأغذية البحرية وشفافيتها، ولا سيما حول بناء قدرات البلدان النامية والقطاع الصغير النطاق؛
- ◀ والأخذ علماً بالتقدم المحرز في هذه القضايا بالتعاون مع منظمات أخرى، واقتراح إجراءات في المستقبل.



nb254

NB254/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR) الموجودة على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

المقدمة

- 1- تعتبر شفافية المعلومات على امتداد سلسلة الإمداد وأدوات السوق المرتبطة بها عناصر مهمة لدعم مشروعية الأسماك والمنتجات السمكية. وما فتئت المنظمة تضع صكوكًا وتوفر ما يلزم من خبرة فنية لاجتماعات دولية بهدف تعزيز الشفافية ضمن مبدأ عدم خلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة.
- 2- وتشكّل الكثير من الصكوك الموجودة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد، عناصر إطار دولي يهدف إلى ضمان استدامة مصايد الأسماك وإلى منع تجارة المنتجات المتأتية من مصايد أسماك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني).
- 3- وفي حين أن القضايا المعاصرة المتعلقة بمشروعية المنتجات، مثل الغش في الأغذية، ليست ظاهرة جديدة، فإنها حظيت بالاهتمام خلال السنوات الأخيرة. فبلدان عديدة تأخذ، على الصعيد الحكومي وعلى مستوى القطاع الخاص، بزمام مبادرات كبرى لمكافحة الغش في الأغذية. ونظرًا إلى مدى تعقيد وتعدد الأنواع وسلاسل القيمة المقابلة لها، فإن قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عرضة بشكل كبير للغش في الأغذية.

خطط توثيق المصيد

- 4- تمثل الخطوط التوجيهية لخطط توثيق المصيد، التي اعتمدها رسميًا مؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2017، النتيجة المباشرة لمجموعة من الاجتماعات والمشاورات التي انعقدت بين عامي 2015 و2017. ويرتبط تحديد خطط توثيق المصيد ارتباطًا مباشرًا بمسألة الشفافية والمشروعية لأنها تركز على ما إذا كان منتج المصيد يتماشى مع التدابير الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بالصون والإدارة.
- 5- ولذلك، سيؤدي تنفيذ الأعضاء للخطوط التوجيهية لخطط توثيق المصيد تنفيذًا فعالًا وتحقيق أهدافها والامتثال لمتطلباتها إلى زيادة الشفافية ومستوى التتبع والحدّ من إمكانية دخول المنتجات غير المشروعة الأسواق.
- 6- وفي هذا الصدد، بادرت المنظمة، منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، إلى تنظيم عدة حلقات عمل إقليمية ودولية لرفع مستوى الوعي بهذه الخطوط التوجيهية، من خلال تعزيز تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتنفيذ.
- 7- وتضمنت حلقات العمل هذه حلقة العمل بشأن "التجارة الدولية في الأسماك والأسواق والحوكمة" التي انعقدت في شنغهاي، الصين، في ديسمبر/كانون الأول 2017؛ وثلاث حلقات عمل إقليمية نظمتها المنظمة في عام 2018 للدول الجزرية الصغيرة النامية حول "فعالية تجارة الأسماك والتنمية المستدامة" عقدت في فيكتوريا، سيشيل، للدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا والمحيط الهندي؛ وفي أوكلاندا، نيوزيلندا، للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ؛ وفي بريدج تاون، بربادوس، للدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي؛ "ندوة دولية عن سلسلة قيمة الأغذية

البحرية المستدامة: إمكانية التتبع" عقدتها المنظمة في شنغهاي، الصين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018؛ وحلقة عمل لتحليل الفجوات نظمتها المنظمة بهدف "وضع استراتيجية وطنية وخارطة طريق من أجل تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الصادر عن المنظمة عام 2009" في سان خوسيه، كوستاريكا، في فبراير/شباط 2019.

8- وعلاوة على ذلك، تعكف المنظمة حاليًا أيضًا على إعداد وثيقة توجيهية عملية بالنسبة إلى الخطوط التوجيهية لخطط توثيق المصيد باعتبارها جزءًا حاسمًا لا يتجزأ من خطة تنفيذها. وستعرض هذه الوثيقة التوجيهية شرحًا معمقًا للجوانب الفنية والعملية الرئيسية للخطوط التوجيهية لخطط توثيق المصيد وستجمع معلومات قيمة لتوجيه الأعضاء عند وضع تدابير تجارية لمكافحة الصيد غير القانوني. وقد رُفِعَ فعلاً إلى الاتحاد الأوروبي طلب دعم توفير التمويل لهذه الوثيقة التوجيهية للموافقة عليه، بما في ذلك تنظيم حلقة عمل استشارية دولية لوضع اللمسات الأخيرة على عملية إعداد الوثيقة.

9- وأدرجت هذه الخطوط التوجيهية، مع مراعاة أوجه تكاملها، في برنامج المنظمة الشامل لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني (اتفاق تدابير دولة الميناء) لعام 2009، إضافة إلى صكوك وآليات وخطوط توجيهية وأدوات تكميلية أخرى. وتم تحديث القسم بشأن "تدابير دولة السوق" في استبيان التقييم المسبق من أجل تحديد الطلب على بناء القدرات على الصعيد الوطني بشكل أفضل تحت إطار برنامج المنظمة الشامل الخاص بالصيد غير القانوني. وأصبح قسم واحد مصمّم بالتحديد لخطط توثيق المصيد قاعدة في حلقات عمل تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء المتعلقة بتحليل الفجوات أو بناء القدرات. ويمكن للوثيقة التوجيهية العملية التي يجري إعدادها حاليًا للخطوط التوجيهية لخطط توثيق المصيد أن تشكل أيضًا مرجعًا بالتحديد حول التدابير التجارية لأنشطة بناء القدرات في إطار برنامج المنظمة الشامل الخاص بالصيد غير القانوني.

10- وعلاوة على ذلك، نشر في أواخر عام 2017 بدعم مالي من حكومة اليابان تقرير عن "تتبع الأغذية البحرية لأغراض امتثال مصايد الأسماك: الدعم القطري من أجل وضع خطط لتوثيق المصيد".¹

الغش في الأغذية

11- أظهرت دراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن قطاع الأغذية البحرية يحتل المرتبة الثانية أو الثالثة من حيث القطاعات الغذائية الأكثر عرضة للغش. وقد كشف عمل رئيسي تولى تنسيقه مؤخرًا كل من المفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)،² وأجري في وقت واحد في 11 بلدًا أوروبيًا، عن ممارسات غش تتعلق باستبدال الأنواع. وفي هذه الحالة، كانت أسماك تونة مخصّصة للتعليب تباع على أنها طازجة، وتم نتيجة لذلك الحجز على أكثر من 51 طنًا منها واستهلال خمس قضايا جنائية.

¹ يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذا التقرير في الوثيقة المعنونة "Traceability - FAO Recent Work and the Future" (التتبع: عمل منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا وفي المستقبل).

² https://ec.europa.eu/food/sites/food/files/safety/docs/food-fraud-reports_20180518_pres02.pdf

12- وفي عام 2019، أنشأت لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات مجموعة عمل إلكترونية معنية بالغش في الأغذية لتحديد كيفية إحراز تقدم في العمل في هذا المجال. واستهلت المنظمة، عبر عدة إدارات خلال فترة السنتين الأخيرة، عملاً بشأن الغش في الأغذية من أجل البدء في معالجة مجال العمل هذا المتزايد الأهمية.

13- وفي عام 2018، نشرت المنظمة "لمحة عامة عن الغش في الأغذية في قطاع مصايد الأسماك"³. وأبرز هذا التقرير أن مكافحة الغش في الأسماك مهمة معقدة تحتاج إلى تعزيز البرامج التنظيمية الغذائية الوطنية، وإنشاء نظم فعالة للتبع تستند إلى أسس علمية، وتحسين أساليب اختبار مدى أصالة الأسماك. وشدد أيضاً على ضرورة أن يقوم قطاع الأسماك بإنشاء وتطبيق نظم لتقدير مدى تعرض الأسماك للغش بهدف تحديد المصادر المحتملة للغش في الأسماك ضمن سلاسل الإمداد، وإعطاء الأولوية لتدابير المراقبة للتقليل من مخاطر تلقي مكونات أو مواد خام مغشوشة أو مزيفة.

14- وشرعت المنظمة، بالتركيز على قضايا الغش في الأغذية الأوسع نطاقاً، في تحليل قانوني مقارنة عن الطريقة التي يجري بها تنظيم مسألة الغش في الأغذية في مختلف الولايات القضائية. ويكمن الغرض من هذا التحليل في تحديد العناصر التنظيمية التي ينبغي للبلدان أخذها في الاعتبار لمعالجة الغش في الأغذية في التشريعات التي تستنها (بما في ذلك عناصر لوضع تعريف للغش في الأغذية) من أجل دمج حوكمة الغش في الأغذية في نظم مراقبة الأغذية ولتمكين آليات التحديد والمراقبة والإنفاذ بشكل ملائم. ويأخذ هذا العمل بعين الاعتبار مختلف النهج التنظيمية المعتمدة لتحديد الغش ومكافحته، بما في ذلك النظم العامة لمراقبة الأغذية (التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها) والتشريعات المتعلقة بحماية المستهلك والملحقة القضائية العامة من خلال القانون الجنائي. ويولي الاهتمام أيضاً للغش في الأغذية في مختلف القطاعات، بما في ذلك مصايد الأسماك، والمنتجات ذات الجودة الخاصة (من قبيل الأغذية العضوية أو الأغذية ذات المؤشرات الجغرافية) وغيرها من المنتجات الغذائية. ولهذا الغرض، تعاونت المنظمة مع مركز Resnick لقوانين وسياسات الأغذية، التابع لكلية الحقوق في جامعة كاليفورنيا، وتعاون أيضاً مع كلية الحقوق في Vermont.

15- وعلاوة على ذلك، تعقد في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 حلقة عمل للخبراء بشأن الغش في الأغذية للمساهمة في وضع نهج شامل لمعالجة الغش في الأغذية. وخلال حلقة العمل هذه، سيقوم موظفو المنظمة وخبراء الغش في الأغذية المدعوون بدراسة الجوانب المتعددة الأوجه للغش في الأغذية وبتحديد التدابير والأدوات والإجراءات الرئيسية الموجودة لمكافحة الغش في الأغذية عبر مختلف سلاسل القيمة. ويكمن الغرض من حلقة العمل، على وجه التحديد، في الاتفاق على العناصر الرئيسية التي تساهم في وضع تعريف لمسألة الغش في الأغذية وفي تحديد العناصر والمؤسسات والآليات التي ينبغي لبلد أن يضعها للتصدي بفعالية للغش في الأغذية.

16- وأخيراً، وافقت لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات، في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2018، على إنشاء مجموعة عمل إلكترونية ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية ويشترك في رئاستها الاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية. وقد انضمت الصين مؤخراً

³ <http://www.fao.org/3/i8791en/I8791EN.pdf>

كرئيس مشارك. وستتولى مجموعة العمل الإلكترونية مواصلة النظر في دور اللجنة المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات في ما يتعلق بمعالجة تحدي الغش في الأغذية في سياق سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية؛ وإجراء تحليل شامل لنصوص الدستور الغذائي ذات الصلة الموجودة داخل هذه اللجنة وخارجها لتجنب التداخل مع ولاية لجان المواضيع العامة أو اللجان السلعية الأخرى أو ازدواجية العمل. وفي حال وجدت هذه المجموعة ثغرات في ما هو قائم من نصوص صادرة عن اللجنة، يجوز لها اقتراح عمل جديد، ضمن نطاق ولاية اللجنة، على أن تنظر فيه هذه الأخيرة في دورتها الخامسة والعشرين. وستنظر مجموعة العمل في التعريفات التي ينبغي وضعها؛ وستقترح تعاريف قد تلزم في أي وثيقة مشروع في المستقبل، بما يتفق مع ما هو موجود من نصوص للدستور الغذائي، ونطاقه وولايته لكي تستخدم في وثائق المشاريع المرتقبة حسب الاقتضاء.

المبادرات المتعلقة بالشفافية

17- تواصل المنظمة تقديم الدعم الفني إلى مبادرة الشفافية في مصايد الأسماك.⁴ وهذه المبادرة مبادرة متعددة أصحاب مصلحة، تتميز بمشاركة وتمثيل على قدم من المساواة للحكومات والشركات والمجتمع المدني، وهي تكمل وتدعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى المبذولة لضمان الحوكمة الرشيدة لمصايد الأسماك والحصول على المعلومات. وتوفر إطاراً عالمياً لدعم البلدان من أجل زيادة مصداقية وجودة المعلومات الوطنية المتعلقة بمصايد الأسماك، وإبراز التزامها بتحسين حوكمة مصايد الأسماك، باستخدام معيار ينطوي على متطلبات واضحة بشأن ما هو متوقع من البلدان بشأن الشفافية ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مجال مصايد الأسماك. وفي مايو/أيار 2019، افتتحت بشكل رسمي الأمانة الدولية لهذه المبادرة في فيكتوريا، سيشيل. وفي الآونة الأخيرة، تمكنت المبادرة من تأمين منحة من مؤسسة Gordon and Betty Moore لدعم أنشطتها حتى يونيو/حزيران 2021، مع مقاصد سنوية محددة تتمثل في تأمين التزام بلدان جديدة بالانضمام إلى هذه المبادرة.